JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان

27 سبتمبر – 1 أكتوبر 2027

برشلونة

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان

المرجع: 46500_1236 **التاريخ:** 27 سبتمبر – 1 أكتوبر 2027 **المكان:** برشلونة **الرسوم:** GBP 5600

صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان دورة تدريبية مدتها أسبوع لضباط الشرطة والمشرفين والمستشارين القانونيين في الشرطة الذين يأذنون بالقبض والتفتيش والاحتجاز والمراقبة أو ينفذونها، ويخرج المشاركون منها بنموذج سجل قرار تشغيلي متوافق مع الحقوق. فالكاميرات المحمولة على الجسم والأدلة الرقمية والرقابة العامة تعني أن كل قرار قسري قد يفحص لاحقا أمام القضاء. تقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان.

لماذا تهم صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان الآن

ثلاثة ضغوط تغير طريقة الحكم على الصلاحيات القسرية. فالمحاكم تستبعد بصورة متزايدة الأدلة المحصلة من تفتيش غير مشروع أو احتجاز غير موثق القرار. والمراقبة الرقمية، من استخراج بيانات الهواتف إلى شبكات الكاميرات، تصل إلى جوانب من الحياة الخاصة أوسع بكثير من الأساليب التقليدية. والمجتمعات وجهات الرقابة تنتظر من الأجهزة تفسير كل خطوة تمس الخصوصية. والجهاز الذي يوثق ضباطه الضرورة والتناسب يحافظ على سلامة الملاحقات وثقة الجمهور، أما غيره فيخسر القضايا ويواجه الشكاوى ويدفع التعويضات. وتستند الدورة إلى الحقوق المعترف بها في الحرية والخصوصية والمحاكمة العادلة، واختبار التناسب ذي المراحل الأربع: المشروعية والهدف المشروع والضرورة والموازنة.

المستفيدون من صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان

- ضباط الاستجابة المسؤولون عن قرارات الإيقاف والتفتيش والقبض في الميدان
- مشرفو الحجز المسؤولون عن مراجعات الاحتجاز ورعاية المحتجزين
- المحققون المسؤولون عن طلب أذونات المراقبة والوصول إلى البيانات
- المستشارون القانونيون في الشرطة المسؤولون عن مراجعة الخطط والسياسات التشغيلية
- موظفو المعايير المهنية المسؤولون عن معالجة الشكاوى المتعلقة باستخدام الصلاحيات

تستفيد وحدات الحجز والتحقيق أكثر حين يحضر عدد من أعضائها معا.

قدرات صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان

ينتقل المشاركون من معرفة صلاحياتهم إلى تبرير كل استخدام لها كتابة، فيصبح كل منهم قادرا على أن:

- يطبق اختبار التناسب ذا المراحل الأربع على عملية تمس الخصوصية — الضابط الآذن
- يقيم توافر الأسباب المعقولة للقبض والتفتيش — مشرف الحجز
- يحدد ضمانات الاحتجاز مثل الاستعانة بمحام ومواعيد المراجعة — المحتجز والمحكمة
- يوازن التدخل العرضي في خطط المراقبة — جهة الرقابة
- يبني سجلات قرار تصمد أمام الطعن — النيابة العامة
- يوصل الأسباب القائمة على الحقوق للجمهور والمشتكين — ثقة المجتمع

مصطلحات صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان الأساسية

- التناسب — اختبار يتحقق من أن المساس بالحقوق مشروع ويخدم هدفا مشروعا وضروري ويحقق توازنا عادلا.
- الأسباب المعقولة — أساس موضوعي من الوقائع أو المعلومات يقنع مراقبا منصفا قبل استخدام الصلاحية.
- الاحتجاز التعسفي — سلب الحرية دون سند قانوني أو إجراء كاف أو مراجعة منتظمة.
- التدخل العرضي — المساس بخصوصية أشخاص ليسوا هدفا لعملية المراقبة.
- قاعدة الاستبعاد — مبدأ يجيز رفض الأدلة المحصلة بوسائل غير مشروعة جسيمة أثناء المحاكمة.
- سجل القرار — توثيق مكتوب لما تقرر ومن قرره وعلى أي أسس والبدائل التي نظر فيها.

صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان يوما بيوم

اليوم 1: الحقوق والمشروعية والرقابة على العمل الشرطي

- حقوق الحرية والخصوصية والمحاكمة العادلة — حدود العمل الشرطي القسري
- اختبار التناسب ذو المراحل الأربع — المشروعية والهدف والضرورة والموازنة
- الكاميرات المحمولة على الجسم والتصوير العام — كل قرار بات مرئيا
- جهات الرقابة المستقلة والشكاوى — كيفية مراجعة استخدام الصلاحيات
- ثقة المجتمع والمشروعية — القبول العام بوصفه رصيدا تشغيليا

اليوم 2: الإيقاف والتفتيش والقبض

- الأسباب المعقولة والاشتباه الموضوعي — تجنب التنميط
- مواجهات الإيقاف والتفتيش — شرح الأسباب وتوثيق النتائج
- معايير ضرورة القبض — الاختيار بين القبض والحضور الطوعي
- سلم استخدام القوة — مواءمة الاستجابة مع التهديد
- تفتيش المساكن والأذونات — النطاق والضبط وإعادة الممتلكات

اليوم 3: الاحتجاز وضمانات المحاكمة العادلة

- مراجعات الحجز والمهل الزمنية — منع الاحتجاز التعسفي
- الاستعانة بمحام ومترجم — تأمين استجوابات مقبولة
- المحتجزون المستضعفون والمرافق المناسب — تكييف الإجراءات
- أساليب الاستجواب دون إكراه — حماية الحق في الصمت
- واجبات الإفصاح للدفاع — الحفاظ على عدالة الملاحقة

اليوم 4: المراقبة والبيانات والأدلة الرقمية

- أذونات المراقبة الموجهة والتدخلية — العتبات والمراجعات
- تقييم التدخل العرضي — حماية الأطراف الثالثة
- استخراج بيانات الهواتف والبيانات السحابية — جمع متناسب مع الخصوصية
- شبكات الكاميرات والتعرف على الوجه — مخاطر الدقة والتحيز
- قواعد حفظ البيانات وحذفها — التخزين المشروع للمعلومات الشخصية

اليوم 5: ممارسة سجل القرار التشغيلي المتوافق مع الحقوق

- تطبيق اختبارات التناسب على عملية مداهمة مخدرات مخطط لها
- تطبيق ضمانات الاحتجاز على سيناريو محتجز مستضعف
- تطبيق تقييم التدخل العرضي على طلب مراقبة
- مراجعة الأقران وفق قائمة تفتيش جهة الرقابة — سد الثغرات
- استكمال سجل القرار التشغيلي المتوافق مع الحقوق — جاهز للاستخدام

تطبيق صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان بعد الدورة

- اعتماد نموذج سجل القرار في التفتيش أو إذن المراقبة المخطط التالي في الوحدة.
- مراجعة ثلاثة سجلات حجز حديثة مقابل ضمانات الاحتجاز وإطلاع المشرفين على الثغرات.

أسئلة حول صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان

ما صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان ولماذا تهم الآن؟

هي ممارسة صلاحيات القبض والتفتيش والاحتجاز والمراقبة في حدود حقوق الحرية والخصوصية والمحاكمة العادلة. وتهم الآن لأن المحاكم والكاميرات وجهات الرقابة تفحص كل قرار قسري.

من الأكثر استفادة من صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان؟

يستفيد أكثر ضباط الاستجابة ومشرفو الحجز والمحققون والمستشارون القانونيون في الشرطة وموظفو المعايير المهنية، لأن كلا منهم يأذن بصلاحيات تمس الخصوصية أو ينفذها أو يراجعها.

بم تختلف صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان عن دورة عامة في قيادة الشرطة؟

تركز على الاختبارات القانونية وراء كل صلاحية قسرية. فدورة القيادة تتناول القيادة والأفراد، أما هذه فتتناول الأسباب والتناسب والضمانات والسجلات التي تثبتها.

ماذا تعود به من صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان؟

تعود بنموذج سجل قرار تشغيلي متوافق مع الحقوق، مجرب على سيناريوهات القبض والاحتجاز والمراقبة.

صلاحيات الشرطة وضمانات حقوق الإنسان: الطريق إلى الأمام

يمنح سجل القرار التشغيلي المتوافق مع الحقوق كل مشارك صيغة موحدة للعملية التالية التي تمس الخصوصية، وأول ما يحسمه هو ضرورة الإجراء المخطط من الأساس. ويستخدمه الضباط الآذنون وموظفو الحجز والمستشارون القانونيون للاتفاق على الأسباب قبل التنفيذ. وبعد أول استخدام له، تستحق مراجعة قراءة النيابة وجهات الرقابة للسجل وإحكام حقول التسبيب.